جامعة العربي بن أمهيدي - أم البواقي
معهد إدارة التقنيات الحضرية
امتحان المراقبة والتقييم – الفصل الأول
الأربعاء، 14 جانفي 2026

السنة الجامعية 2025-2026
المادة: سياسة المدينة
المستوى: السنة الأولى ماستر تسيير المدينة
المدة: 1 ساعة و30 دقيقة

موضوع امتحان المراقبة 1 السداسي الأول

السؤال 1 (5 نقاط): سياسة المدينة: بين الخصوصية والنهج المتكامل

حلل الخصائص الرئيسية لسياسة المدينة في فرنسا (الشمولية، التعددية الوزارية، التعاقدية، الإقليمية، المشاركة) وناقش وضعها كـ "سياسة استثنائية" في ضوء تطورها وتكيفاتها.

السؤال 2 (5 نقاط): رهانات وتناقضات الاختلاط الاجتماعي

الاختلاط الاجتماعي هدف رئيسي ومتكرر لسياسة المدينة. ناقش رهانات وتناقضات وحدود هذا المفهوم في تنفيذ السياسات الحضرية، مع الاستناد إلى التوترات التي قد يولدها.

السؤال 3 (5 نقاط): تقييم سياسة المدينة: التعقيد والتحديات

تخضع سياسة المدينة لضغط قوي للتقييم. قدم الصعوبات الرئيسية التي تواجه تقييم آثار هذه السياسة العامة وأسباب هذا التعقيد، مع الإشارة بشكل خاص إلى التمييز بين السياق العام والآثار الخاصة للسياسة.

السؤال 4 (5 نقاط): دور الفاعلين والمشاركة الشعبية في سياسة المدينة

ما هو دور الجمعيات ومشاركة السكان في سياسة المدينة؟ صف التحديات والصعوبات التي يواجهها هؤلاء الفاعلون وهذا النهج على أرض الواقع، خاصة من حيث التمويل والموقف.

بالتوفيق و النجاح.

جامعة العربي بن أمهيدي - أم البواقي
معهد إدارة التقنيات الحضرية
امتحان المراقبة والتقييم – السداسي الأول
الأربعاء، 14 جانفي 2026

السنة الجامعية 2025-2026
المادة: سياسة المدينة
المستوى: السنة الأولى ماستر تسيير المدينة
المدة: 1 ساعة و30 دقيقة

التصحيح النموذجي لامتحان المراقبة والتقييم للسداسي الأول 2025-2026

السؤال 1 (5 نقاط): سياسة المدينة: بين الخصوصية والنهج المتكامل

المقدمة (1 نقطة) :

تعريف عام لسياسة المدينة كتدخل عام يهدف إلى الحد من التفاوتات الإقليمية وإعادة تقييم المناطق الحضرية المتعثرة.
عرض طابعها المتعدد الأبعاد وتطورها.

الخصائص الرئيسية (2 نقاط) :

- **الشمولية/التعددية :**تهدف إلى دمج جميع جوانب الحياة اليومية للسكان (السكن، العمل، التعليم، الصحة، الأمن، الثقافة) وتتطلب تنسيقًا بين مختلف الفاعلين (الجماعات المحلية، الدولة، الجهات الممولة الاجتماعية، الجمعيات).
- **التعددية الوزارية :** تعبئة مختلف الوزارات (مثل وزارة التربية الوطنية مع مناطق التعليم ذات الأولوية) لضمان اتساق الإجراءات وتآزر الوسائل.
- **التعاقدية :** تنطوي على التزامات مشتركة (عقود المدينة، عقود التماسك الحضري والاجتماعي) بين الدولة والجماعات الإقليمية وشركاء آخرين (المقاطعات، الأقاليم، صناديق الإعانات العائلية، جمعيات الممولين).
- **الإقليمية:** مكيفة مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بكل إقليم، تستهدف "الأحياء المتأزمة" عبر نظام تحديد المناطق. يتم تعديل الإجراءات بناءً على التشخيصات المحلية.
- **المشاركة :** تدعو إلى إشراك السكان في القرارات التي تخصهم لتعزيز الروابط الاجتماعية وملكية المشاريع، على الرغم من تحديات التنفيذ.

وضع "السياسة الاستثنائية" (1.5 نقطة) :

صممت في الأصل كسياسة مؤقتة وتحفيزية لمواجهة الحالات الطارئة في الأحياء.
طابعها "الاستثنائي" متناقض لأنه، في مواجهة تفاقم واستمرار الأزمات الحضرية، توسعت واضطرت إلى التكيف باستمرار مع تطورات الأقاليم، لتصبح سياسة دائمة على الرغم من أنها تحتفظ بمنطق الاستهداف.
تهدف إلى أن يكون لها "تأثير محفز" على سياسات القانون العام من خلال توفير وسائل إضافية.

الخاتمة (0.5 نقطة) : تبقى سياسة المدينة أداة أساسية للعمل العام، تتطور بين دورها الاستثنائي وضرورة نهج متكامل ومستدام لمواجهة التحديات الحضرية.

السؤال 2 (5 نقاط): رهانات وتناقضات الاختلاط الاجتماعي

المقدمة (1 نقطة) :

الاختلاط الاجتماعي مثل أعلى وهدف مركزي للسياسات الحضرية يهدف إلى مكافحة التمييز الإقليمي والإقصاء (دامون، 1997).
يُنظر إليه كعلاج لـ "المسألة الحضرية" ووسيلة لتعزيز "العيش المشترك."

رهانات الاختلاط الاجتماعي (1.5 نقطة) :

- **مكافحة التمييز :**هدف عودة الطبقات المتوسطة إلى الأحياء الشعبية لخلق "تأثير جر" (دامون، 1997)
- **التماسك الاجتماعي :**إرادة كسر ظواهر "الانغلاق الهوياتي" أو المجتمعي (دامون، 1997)
- **الحد من التفاوتات :**تمكين الوصول العادل إلى الخدمات والفرص لجميع السكان.
- **المثل الجمهوري :**مدعوم بفكرة أن التعايش المكاني يعزز الروابط الاجتماعية والاختلاط بين السكان.

التناقضات والحدود (2 نقاط) :

- **المثل مقابل الواقع :**تظهر التجربة أن التعايش المفروض لا يضمن إنشاء روابط قوية وقد يولد توترات ونزاعات جوار (دامون، 1997). القرب المكاني لا يلغي بالضرورة المسافة الاجتماعية.
- **الوصم :**الأحياء الشعبية، المستهدفة غالبًا، تعتبر أحيانًا خالية من الاختلاط الاجتماعي على الرغم من أنها تستقبل تنوعًا كبيرًا من السكان (دامون، 1997). تحديد هذه الأحياء قد يعزز الوصم.
- **غياب تعريف واضح :**مفهوم الاختلاط الاجتماعي غالبًا ما يتم تناوله من زاوية وصفية وإلزامية في الإطار التشريعي، دون تعريف تشغيلي دقيق (على أي نطاق يجب أن يتم؟) (دامون، 1997)

- **مبدأ الفصل :**مبدأ الفصل والتمييز لا يزال سائدًا، خاصة بالنسبة لأولئك الذين لديهم خيار مكان إقامتهم (دامون، 1997)

الخاتمة (0.5 نقطة) : الاختلاط الاجتماعي، على الرغم من كونه مرغوبًا، مفهوم معقد يواجه تنفيذه حقائق اجتماعية وحضرية تحد من فعاليته وقد تنتج آثارًا عكسية، مما يتطلب نهجًا دقيقًا وتقييمًا نقديًا.

السؤال 3 (5 نقاط): تقييم سياسة المدينة: التعقيد والتحديات

المقدمة (1 نقطة) :

التقييم رهان رئيسي لسياسة المدينة، تعززه أجهزة مثل قانون التوجيه التنظيمي المالي.(LOLF)

هدفه تحديد ما إذا كانت الموارد المخصصة قد سمحت بتحقيق النتائج المرجوة .

الصعوبات الرئيسية وأسباب التعقيد (3 نقاط) :

- **نطاق دقيق للآثار :**صعوبة تقييم آثار سياسة عامة على نطاق محلي للغاية.
- **التمييز بين السياق والآثار الخاصة :**من الصعب التمييز بين الآثار المباشرة لسياسة المدينة وتطور السياق الاجتماعي والاقتصادي العام للأقاليم. قد تكون صعوبات الأحياء مرتبطة بعوامل خارجية.
- **عزل الآثار :**تعقيد عزل آثار سياسة المدينة مقارنة بالأجهزة المتعددة الأخرى وسياسات القانون العام التي تتدخل في نفس الأقاليم.
- **الطبيعة المتعددة الأبعاد للسياسة :**تعدد الأهداف (الاجتماعية، الحضرية، الاقتصادية) والفاعلين يجعل من الصعب نسب النتائج إلى إجراء محدد.
- **نقص المؤشرات ذات الصلة :**تاريخيًا، صعوبات في تحديد مؤشرات تشغيلية وأهداف دقيقة، على الرغم من أن قانون التوجيه التنظيمي المالي حاول معالجتها بالتركيز على النتائج.
- **الطابع "الإلزامي" للتقييم :**تساءلت تقارير عن فائدة التقييم وأبرزت صعوبات قياس تأثيره.

عواقب تحديات التقييم (0.5 نقطة) :

- نقص الوضوح حول الفعالية الحقيقية للإجراءات والاستثمارات.
- صعوبة تعديل وإعادة توجيه السياسات بشكل أمثل.

الخاتمة (0.5 نقطة) : تقييم سياسة المدينة معقد بطبيعته بسبب مجال عملها، وتعدد العوامل المؤثرة على الأقاليم، وصعوبة عزل آثارها الخاصة. هناك حاجة إلى تحسين مستمر للطرق والمؤشرات.

السؤال 4 (5 نقاط): دور الفاعلين والمشاركة الشعبية في سياسة المدينة

المقدمة (1 نقطة) :

تدعو سياسة المدينة بقوة إلى إشراك السكان ودور الجمعيات للتعويض عن الشعور بالإقصاء وتعزيز الروابط الاجتماعية.

يعتبر هؤلاء الفاعلون أساسيين لعمل عام مكيف وشرعي.

دور الجمعيات (1.5 نقطة) :

- **فاعلين ميدانيين :**هم الأقرب إلى سكان الأقاليم المتعثرة، يعرفون احتياجاتهم وينفذون إجراءات ملموسة.
- **وسطاء :**يسهلون الحوار بين السكان والمؤسسات العامة.
- **شركاء :**يتم تعريفهم كشركاء في سياسة المدينة، على الرغم من أن موقفهم كمشاركين في تحديد الأولويات يتم التشكيك فيه أحيانًا.
- **التنوع :**لا يشكلون مجموعة متجانسة، تشمل جمعيات قريبة، أحيانًا من المهاجرين.

دور مشاركة السكان) :

- **تعزيز الروابط الاجتماعية :**دمج أصوات السكان في عملية صنع القرار لتحسين ملكية المشاريع.
- **التكيف مع الاحتياجات :**يسمح بالتأكد من أن الإجراءات تلبي بالفعل توقعات السكان.
- **أشكال متنوعة :**يمكن أن تتخذ شكل مشاورات، مبادرات تصميم مشترك، إلخ.

التحديات والصعوبات المواجهة (1 نقطة) :

- **الطابع الإلزامي للمشاركة :**غالبًا ما ينظر إليها كمثل أعلى دون تقدم ملحوظ على أرض الواقع. مرغوبة ولكنها أحيانًا مخيفة من قبل السياسيين (الخوف من قوة مضادة**).**
- **مشكلة المعنى :**مصطلح "المشاركة" يغطي حقائق مختلفة (الانخراط، المعلومات، التشاور,
- **الصعوبات المالية للجمعيات :**غالبًا ما تصل الإعانات متأخرة، مما يخلق وضعًا حرجًا للهياكل. تعدد مصادر التمويل والمحاورين يعقد الوضع.
- **عدم الثقة والجهل :**عدم ثقة الفنيين والسياسيين تجاه الجمعيات، غالبًا ما يكون مرتبطًا بجهل هياكلها، مما يهمشها أحيانًا إلى موقف منفذ بدلاً من شريك.

الخاتمة (0.5 نقطة) : مشاركة السكان ودور الجمعيات ركائز لسياسة المدينة، لكن فعاليتهما الكاملة تعيقها تحديات هيكلية وعلائقية تتطلب اعترافًا ودعمًا أكثر جوهرية لتحقيق إمكاناتهما بالكامل.

بالتوفيق والنجاح.